

## الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين "أمن الطاقة : تنافس من نوع جديد "

د - خليفة كعسيس- خلاصي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة تيزي وزو - الجزائر.

منذ وصوله إلى الحكم يواصل فلاديمير بوتين مسعاه المزدوج بتحقيق تنمية اقتصادية لتجسيد استقلالية روسيا من جهة ومضاغة التبادلات الدبلوماسية من جهة ثانية، لتصبح روسيا مُحاوراً متميزاً لدى القوى الكبرى، له وزنه في اللعبة العالمية. و من أجل هذا انصب اهتمامه على السياسة الخارجية من خلال إعادة تنظيم عملية صنع القرار الروسي محدثاً بذلك القطيعة مع الإرث السياسي لسابقه بوريس يلتسن. هذا البحث عن دور عالمي بقدرات محدودة لكن مشبعة بافتخار واعتزاز قومي واضح، جعل العديد من المراقبين يقيمون نوعاً من الموازنة و المقارنة بين سياسة بوتين وتلك التي اتبعتها شارل ديغول بعد 1958<sup>(1)</sup>.

من أجل الاحتفاظ بموقع القيادة لأكبر قوة عسكرية والقوة الوحيدة والمتفردة بالقرار العالمي، عملت الولايات المتحدة على تطوير وإعادة صياغة إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية لكي تستطيع أن تؤدي دور المحور العالمي في السياسة الدولية وفق ما تراه منسجماً مع مكائنها العالمية. وهذا من خلال منع ظهور منافسين جدد من جهة والسيطرة على منابع الطاقة من جهة ثانية.

في مقال لـ عازار جات Azar Gat بعنوان "عودة القوى السلطوية الكبرى" يقول هذا الأخير أن النظام الليبرالي يواجه اليوم تحديين أساسيين أولهما الإسلام الراديكالي، وحسب رأيه أنه التحدي الأقل خطورة، أما ثانيهما وهو الأكثر خطورة وأهمية من وجهة نظره فيمكن في صعود القوى الكبرى السلطوية التي كانت تنافس الغرب في الحرب الباردة، وهي الصين وروسيا. ويأتي الصعود الجديد لهذه القوى في إطار رأسمالي سلطوي وليس شيوعي كما كان من قبل، وهما بذلك تقتربان كثيراً من اليابان وألمانيا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية<sup>(2)</sup>.

هذه المقارنة تبرز بالفعل أن روسيا والصين أصبحتا من أهم القوى الصاعدة على مستوى النظام الدولي وذلك لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى وإمكانات تجعلهما الأقدر على منازعة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي ولو بعد حين، و أن تكونا لاعبين فاعلين ومؤثرين في النظام الدولي بما يعني سيادة نظام دولي متعدد الأقطاب.

من جهة أخرى و بالرغم من تأكيد زبيغنيو بريزنسكي على تمتع الولايات المتحدة بكل عناصر القوة التي وفرت لها نفوذاً عالمياً لا نظير لها كونها ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المنظور القريب<sup>(3)</sup>، إلا أنه يعود ويركز على أهمية أوراسيا باعتبارها مركزاً كبيراً للتأثير السياسي والقوة الاقتصادية المتنامية كرقعة شطرنج سيستمر عليها الصراع . وبذلك يدعو أمريكا المنشغلة بالشأن العالمي إلى تعقيد علاقات القوى الأوراسية إذا ما كانت تنوي منع انبثاق قوة أوراسية عدائية ومهيمنة<sup>(4)</sup>.

فما هي طبيعة العلاقة الروسية الأمريكية منذ وصول بوتين ذو النزعة القومية إلى السلطة؟ وما هي فضاءات التنافس الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا؟ و فيما تتمثل الآليات الأمريكية لردع طموحات القوى الصاعدة في لعب أدوار عالمية؟

تعتبر العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة متعددة المستويات، تنطوي على التعاون والاختلاف، إذ ستستمر الولايات المتحدة في تحجيم وحصار الدور الروسي المستقبلي وتطويقها، بل وربما كسبه و وضعه

ضمن إطار الاستراتيجية الغربية في العالم. من جهتها ستعمل روسيا على استرجاع موقعها كعضو في نادي الكبار والدفع بالسياسة الدولية إلى النظام التعددي. غير أن هذه التناقضات لا تعني عودة أجواء وعلاقات الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة والغرب عموماً، لأن حرباً باردة جديدة ليست في الأفق وذلك لأن البيئة الدولية مختلفة تماماً عن تلك التي سادت في القرن الماضي، بالإضافة إلى أن عوامل القوة متباينة بين روسيا والولايات المتحدة. غير أن الإقرار بأن القوة النووية قد قلّصت خيارات المواجهة العسكرية المباشرة بين القوى الكبرى، لا ينفي بأي حال من الأحوال احتمالات المواجهة بين هذه القوى، حيث ستعوض الحرب الباردة بمجموعة واسعة ومتعددة من الحروب الباردة الصغيرة بين القوى الكبرى على حد تعبير صامويل هانتغتون.

يرشد الكثير من الباحثين منطقة القوقاز المحصورة بين بحر قزوين الغني بثرواته الاقتصادية والبحر الأسود المعروف بأهميته الاستراتيجية، كأحد أبرز بؤر التنافس العالمي في القرن الحادي والعشرين. وقد أظهرت العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين وهي فترة حكم بوتين، كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة كقطبين متنافسين يسعيان بكل ما توفر لديهما من معطيات جيواستراتيجية وإمكانات مادية إلى إخضاع واحدة من أهم وأكثر مناطق العالم أهمية استراتيجية، بشكل يعيد سيناريو التنافس أثناء الحرب الباردة وذلك بكل ما يحمله هذا التنافس من أبعاد سياسية، أمنية وجيوبوليتيكية.

فما هي رهانات كل طرف؟ وما هي استراتيجيته كل منهما؟ وهل نحن أمام تنافس حلفاء أم صراع من نوع جديد؟

### المحور الأول: توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة

لعل أهم مشكلة واجهت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي هي كيفية تحديد الدور الروسي مستقبلاً ضمن إطار سياسي واستراتيجي وكذا إيديولوجي جديد، ومن ثمّ كيفية صياغة سياسة خارجية في ظل حالة الانهيار والفوضى في الداخل الروسي من ناحية، وفي ظل تبلور نظام عالمي جديد تسيطر عليه قوة واحدة من ناحية أخرى. غير أن الوضع المتهالك لروسيا وعدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي لا ينفي امتلاك روسيا مقومات دولة كبرى، لذلك ظهرت المعضلة في كيفية وإمكانية صياغة مركز دولي جديد لروسيا بما يتفق مع مقدراتها العسكرية. فكان الإشكال في كيفية ومدى إمكانية التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى والالتزامات الضخمة لتلك العظمة التي لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟

عرفت روسيا الاتحادية في السنوات الأولى لتفكك الاتحاد السوفياتي ضبابية في الرؤية المستقبلية وعدم وضوح المنهج في رسم السياسة الخارجية، و تخبطاً نتيجة حالة الفوضى والانهيار التي خلفتها إعادة الهيكلة في كل الميادين. لذلك عرفت السنوات الأولى توجهها نحو الغرب وتقارباً معه باعتباره نموذجاً لإعادة الهيكلة الاقتصادية، ولعدم وجود بدائل لدى الإدارة الروسية المتدهورة، ولرغبة "الإصلاحيين" في إحداث قطيعة مع كل ماله صلة بالإرث السوفياتي.

#### 1- الشراكة مع الغرب

سيطر هذا التوجه على السياسة الخارجية الروسية منذ تفكك الاتحاد السوفياتي حتى منتصف التسعينات، وانطلق هذا الأخير من أهمية الاندماج غير المشروط مع الغرب باعتبار أن هذا المسلك سوف يُمكن روسيا من النهوض اقتصادياً وإخراجها من أزمتها، كما أن هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا. هذا إلى جانب الإعتراف من أن روسيا أصبحت قوة دولية عادية ما يعني تخليها عن تطلعات الهيمنة، وبما أنها تسعى لبناء سياسة خارجية براغماتية بعيداً عن الإيديولوجيا، فلم يعد لها أعداء في النظام العالمي<sup>(5)</sup>. لذلك توافقت السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بورييس يلتسن مع المطالب والمواقف الغربية والأمريكية بوجه عام، انعكس ذلك من خلال التنازلات الروسية الغير مشروطة من منطلق القبول بالواقع الجديد للعلاقات الدولية.

كما أصبحت روسيا مرتبطة بعلاقات ومصالح إقتصادية مع الولايات المتحدة و الغرب على أساس اتفاق التعاون والشراكة بين روسيا والإتحاد الأوروبي القائم منذ 1994 والذي جعل من الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا بنسبة 51% من الصادرات الروسية و 46% من مجموع وارداتها، خاصة بعد تجديد اتفاق التعاون والشراكة بين روسيا والإتحاد الأوروبي في عام 2007<sup>(6)</sup>. للعلم تعتبر روسيا المصدر العالمي الأول غير عضو في منظمة التجارة العالمية<sup>(7)</sup>.

وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية والعسكرية، سعت روسيا في هذه الفترة إلى طمأنة الغرب بخصوص ترسانتها العسكرية ، تجسّد ذلك في وثيقة التعاون الأمريكي- الروسي التي وقعت في كامب ديفيد عام 1992 بين الرئيس جورج بوش الأب والرئيس بورييس يلتسن، تناولت جوانب التعاون وطبيعة العلاقة بينهما لبناء سياسة خارجية غير إيديولوجية وأنها ستتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا<sup>(8)</sup>. كما قدّمت روسيا الكثير من التنازلات المنفردة في إطار التعاون العسكري مع الغرب مثل النزع المنفرد للسلاح من أجل تدمير أو تخفيض ترسانتها النووية. هذا بالإضافة إلى مواقفها الدولية تجاه قضايا المرحلة كقضية العراق، ليبيا ويوغسلافيا، أين أظهرت المواقف الروسية مرونة وانسجاما تاما مع المواقف الغربية والأمريكية. لكن في منتصف التسعينات ونظرا للمكانة الروسية التي ازدادت تدهورا، وعدم فعالية الإصلاحات الإقتصادية، بدأت تظهر صيحات مطالبة بإتباع سياسة متزنة تأخذ مصالح روسيا في الاعتبار خاصة في الشرق (آسيا الوسطى، الصين، الشرق الأوسط)، الذي اقتصرت علاقتها معه على الحد الأدنى. وبالفعل بدأ التوفيق لاحقا بين التوجهين الأوروبي والآسيوي بشكل محتشم إلى غاية وصول بوتين إلى السلطة.

## 2- العمق الأوراسي

في منتصف التسعينات بدأت تظهر جملة من المتغيرات دفعت بروسيا إلى سلوك تجاه جديد لسياستها الخارجية أهمها:

- معارضة سياسية قوية داخل روسيا لتوجهات يلتسن خاصة من طرف الأحزاب القومية و الشيوعية .
- انحسار وهم الاعتماد على الغرب كمخرج للأزمة.
- أهمية دول آسيا الوسطى كمجال حيوي لروسيا لا يمكن التخلي عنه .
- متغيرات جديدة في آسيا الوسطى تهدد مصالح روسيا دفعت بها إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية (تنافس تركي – إيراني على آسيا الوسطى) .
- تصاعد التيارات الأصولية في آسيا الوسطى.
- مطالبة دول آسيا الوسطى ذاتها من روسيا بلعب دور ضامن للأمن لعدم قدرتها القيام بتلك الوظيفة.

من هنا بدأت تتبلور ملامح توجه أوراسي جديد للمصالح الروسية هناك وتجسّد هذا التحوّل في بناء العديد من التحالفات والإتفاقيات الإقتصادية والعسكرية، وتزايدت وتيرة التوجه الأوراسي ابتداءً من 1994 في دول الحزام الجنوبي لآسيا الوسطى والقوقاز، كما بدأت المواقف روسيا تعكس نوعا من الانتقاد للسياسة الأمريكية في الخارج . تجسّد التحوّل الفعلي عند وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، حيث أصبحت القطيعة واضحة بين عهدتي بورييس يلتسن و فلاديمير بوتين في مجال السياسة الخارجية والطموحات الروسية. فمنذ وصول هذا الأخير في صيف 1999 أصبح هناك بالفعل ما يسمى "ظاهرة بوتين"<sup>(9)</sup>، حيث تمثلت أولويته في تأكيد سلطة القانون، والواقع قليل من الروس كان لديه فكرة واضحة عن معنى ذلك المصطلح في حينها. فعلى المستوى الداخلي أعاد بناء الدولة حول عمودية السلطة «La Verticale du Pouvoir» وديكتاتورية القانون «La Dictature de la Loi»<sup>(10)</sup>؛ في حين كان التركيز في عهد غورباتشوف ينصبّ على الانفتاح والشفافية، أما يلتسن فقد ركّز على الديمقراطية والانتخابات الحرّة.

أما على المستوى الخارجي فقد أعاد تكييف السياسة الخارجية الروسية بشكل يؤكد فيه استقلالية القرار الروسي ومكانة روسيا، ودورها في إمكانية تغيير قواعد الشؤون الدولية. ولكي يتحقق هذا التصور الإستراتيجي كان لابد من تحقيق بعض الإنجازات. فتحدثت روسيا حسب إدارة بوتين ينبغي أن يمرّ عبر تنمية اقتصادية تتضمن استثمارات أجنبية ضخمة لاندماج البلد في عجلة العولمة دون أن يفقدها ذلك المسألة الأمنية. أي تحقيق النمو باتجاه الاندماج الاقتصادي، إلى جانب التركيز على الرهانات الأمنية. وإلى جانب المعادلة الاقتصادية الأمنية أصبح تركيز روسيا على ضرورة ترسيخ عالم متعدد الأقطاب وعدم السماح بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. و هو بذلك يقود ديبلوماسية ذكية أين تلتحق المصالح الاقتصادية بالتحديات الأمنية لتمهد الطريق لحوار متعدد الأطراف تكون روسيا جزءاً منه<sup>(11)</sup>.

و عليه تم تحديد جملة من الركائز الأساسية والمتمثلة في:

- 1- صياغة مفهوم "الخارج القريب" Near Abroad " ويقصد به ضمان الصلة التي تربط بين روسيا من جهة ، والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقاً.
- 2- العمل على تأمين الحدود الأورو- آسيوية، و ضمان أمن الأقليات العرقية في روسيا من خلال منظمة كومنولث الدول المستقلة، والقيام بدور الضامن الشرعي للاستقرار السياسي والعسكري في هذه المنطقة، وتحقيق الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح مع هذه الدول.
- 3- الوضعية الجغرافية لروسيا بين القارتين الآسيوية والأوروبية تفرض عليها الاهتمام بجميع المسائل الهامة في القارتين، ولا يجوز أن تعالج أي من هذه المسائل من دون مشاركة روسيا.
- 4- ضمان حصول روسيا على وضع خاص ومميّز عند صياغة أمن أوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإعطائها دور يليق بمكانتها كدولة كبرى ومؤثرة إقليمياً.
- 5- إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، واعتباره شريك أساسي ومهم خاصة في المجال الاقتصادي، والتخلي عن فكرة أن هذا الاتحاد يعتبر "الركيزة الأوروبية للحلف الأطلسي".
- 6- الحرص على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية واعتبارها عنصر حيوي في أي مفاوضات مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على مزايا وتدعيم وضع روسيا في الساحة الدولية.

### 3- جدلية الاقتصاد/ الأمن

عملت سياسة بوتين على مواكبة النمو الاقتصادي من أجل تقليص الفجوة القائمة بين ديبلوماسية روسيا ووزنها الحقيقي. ذلك أن السياسة الخارجية ينبغي أن تساهم في تامين موارد وثروات البلاد تحديداً الطاقة، وهو ما يمثّل انقلاباً بالنسبة للحقبة السوفياتية. كما ظهرت صرامة هذه الجدلية على مستوى المجمع العسكري- الصناعي الذي يواصل سيطرته بشكل كبير على النشاط الاقتصادي للدولة من خلال الصناعات الفضائية بما يضمن نسبة كبيرة من الصادرات<sup>(12)</sup>، ووزنه الكبير على مزاج المجتمع<sup>(13)</sup>.

ومن أجل إعادة ترتيب أوضاعها الأمنية و الاقتصادية كان الإهتمام الروسي موجهاً لما يسمى بأمن الطاقة، لهذا حاولت روسيا إعادة التأثير وممارسة النفوذ على دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية من خلال دمجها في تنظيمات إقليمية. لكن تباينت مواقف الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بين من اختار الحفاظ على شكل من أشكال الارتباط بالمنظومة القديمة أي بعلاقة المحيط بالمركز، ومنها من فضّل الانفصال تماماً والالتحاق بالمجموعة الغربية كطوق نجاة، و مجموعة ثالثة وقفت مترددة بين التوجهين.

ورغم تعدد أشكال التحالفات بدءاً من كومنولث الدول المستقلة الذي تأسس في الثامن من ديسمبر 1991 و اتفاقية الأمن الجماعي 1992 إلا أنها لم تقدّم البديل المقنع لحل مشاكلها بسبب عدم وجود هدف وتصوّر واضحين، وكذا الخوف من أن روسيا بحجمها وقوتها الكبيرة ستسيطر على هذا الاتحاد. وكمحاوله لإيقاف

سيطرة روسيا على الدول آسيا الوسطى تأسس إتحاد (جوام) GUUAM عام 1997 الذي يضم -Géorgie-Uzbekistan –Ukraine- Azerbaïdjan –Moldavie. ومثّل هذا التنظيم تحدياً كبيراً لروسيا حيث ارتبطت هذه الدول بعلاقات مع الدول الغربية والولايات المتحدة سواء بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها مثل قيرغيزيا وأوزبكستان التي تراجعت، أو بقبول الدعم الغربي للثورات الملونة خاصة في جورجيا وأوكرانيا.

وتسعى دول GUUAM إلى الانضمام إلى حلف الناتو لحل مشكلة أمن الطاقة، وازدادت حدة ذلك بعد أحداث سبتمبر 2001 حين حاولت الولايات المتحدة إزاحة روسيا عن آسيا الوسطى من خلال دعم التمركز العسكري لقواتها وقوات الناتو في أفغانستان بما يشكل عامل ضغط لدول آسيا الوسطى، وكمحطات انطلاق وتوغل للسيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية. إلى جانب دعم انقلابات سلمية لإزاحة الأنظمة الموالية لموسكو.

وتمثلت ردة الفعل الروسية في إنشاء منظمة شنغهاي عام 2001 التي ضمت إلى جانب دول آسيا الوسطى قوتين هما روسيا والصين ثم بعدها الهند، باكستان وإيران في مرحلة أولى كعضو مراقب. وتمثل منظمة شنغهاي أحدث أشكال التعاون الإقليمي وتعدّ اليوم أكبر تعاون إقليمي يجمع هذه الدول حيث تتسق هذه المجموعة في مجال التعاون الاقتصادي والمنارات العسكرية وحتى المواقف السياسية. بذلك تكون حالة التنافر المتصاعدة من الجانب الروسي ضد الغرب عموماً وضد الولايات المتحدة قد أدت إلى تقوية التحالفات الإستراتيجية مع الصين<sup>(14)</sup>. إلى جانب ذلك قامت روسيا بتوقيع عدد من الاتفاقيات ومعاهدات الدفاع المشتركة والتنسيق الأمني من خلال منظمة شنغهاي والعمل على مقاومة الإرهاب والحركات الأصولية في آسيا الوسطى.

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أفرزته من إستراتيجية عالمية جديدة للولايات المتحدة قائمة على الحرب الإستباقية واعتبار الإرهاب بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، دافعا لبوتين لاستثمار التحوّل الأمريكي بتحوّل مماثل على أساس تقديم روسيا على أنها شريك في الحرب على الإرهاب وذلك لدعم مواقفه في حربه على الشيشان. هذا القرار الذي شكّل من جهة تحديات بالنسبة للعسكريين الروس وأحدث من جهة ثانية القطيعة مع الضبابية التي عرفتها فترة يلتسن<sup>(15)</sup>. ورغم التسهيلات التي قدمتها روسيا للقوات الأمريكية لغزو أفغانستان في 2003 (قواعد عسكرية في أوزبكستان) واقترحها التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، لكنها سرعان ما تراجعت عن ذلك مع استمرار الولايات المتحدة في سياستها الانفرادية وتهميشها للدور الروسي، وكذا لانعاش الاقتصادي الذي عرفته روسيا نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما قلّل من اعتمادها على المساعدات الغربية.

لقد استطاعت سياسة بوتين من تعميق توجهها الأوراسي بدليل أن المواجهة الجورجية الروسية في أوت 2008، لم تكن مجرد أزمة إقليمية بين دولتي الجوار وإنما مواجهة بين روسيا التي تحاول استعادة نفوذها في المنطقة وبين الولايات المتحدة التي تحاول اجتذاب حلفائها في المنطقة لتطويق روسيا ومد الهيمنة الأمريكية إلى الحدود الروسية المباشرة<sup>(16)</sup>.

انطلاقاً من هذه التطورات يمكن تلخيص مبدأ بوتين للسياسة الخارجية الروسية في ثلاثة عناصر جديدة.

- سعي روسيا إلى دعم الترابط بين دول آسيا الوسطى.
- معارضة روسيا للانفراد الأمريكي في التعامل مع قضايا الإرهاب، التسلح.
- دعم بيئتها الأمنية في الشرق من خلال تدعيم الشراكة مع الدول الآسيوية الصين، الهند، اليابان.
- إدراك قدرته للضغط من خلال استخدام سلاح النفط والورقة الإثنية.

بذلك نجحت السياسة الروسية في العمل على خطين إستراتيجيين :

- الأول التأسيس لقطب روسي - صيني (منظمة شنغهاي) يقوم على أساس النمو الاقتصادي لكتلة شنغهاي.
- السيطرة على منابع الغاز من خلال مشروعين هما " السيل الشمالي" و " السيل الجنوبي" وذلك في مواجهة المشروع الأمريكي " نابوكو" لاقتناص غاز البحر الأسود .

لقد اقتنعت إدارة بوتين أنه لبناء قوة ذاتية روسية بشكل مستقل عن النماذج الجاهزة يجب تنويع البدائل في سياسته الخارجية ، واستطاع أن يمزج بين التوجهين الأورو- أطلنطي والأوراسي الجديد على أساس وجود المصالح في الشرق كما في الغرب . وعليه يمكن تحديد إطار السياسة الخارجية الروسية ومميزاتها منذ تفكك الإتحاد السوفياتي بمرحلتين :

**الأولى:** في عهد يلتسن، أين كانت إعادة البناء الداخلي على حساب تأثيرها العالمي كقوة عالمية كبرى.

**الثانية:** في عهد بوتين الذي وضع تصوّراً استراتيجياً لسياسة روسيا يعطي لها دوراً هاماً في عالم متعدد الأقطاب. كما استطاعت سياسة بوتين المرنة أن تخلق قدراً كبيراً من الإستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي، وبذلك تمكّن من استرجاع هيبة الدولة المركزية لروسيا الاتحادية.

### المحور الثاني: مجالات التنافس الروسي - الأمريكي

رغم أن علاقات التعاون والتوافق مع الغرب شكّلت توجهها عاماً للسياسة الخارجية الروسية، إلا أن هذا لا ينفي وجود تناقضات وخلافات تطلّ في حدود الخلاف بين الشركاء وليس بين الخصوم، وهذا بشأن عدد من القضايا أبرزها استيلاء روسيا من تشجيع الولايات المتحدة للثورات في الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي (أوكرانيا، جورجيا، قيرغيزيا، مولدافيا) والتي تمثل مجالاً حيوياً لروسيا. كذلك رفض روسيا توسيع حلف الأطلسي شرقاً حيث تعتبر ذلك مساساً بأمنها القومي. ولعل أكثر القضايا التي تمثل جوهر الخلاف بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى إلى جانب قضية الدرع الصاروخية هي قضية أمن الطاقة.

#### أمن الطاقة :

في إطار ما يسمى بالهيمنة الروسية على أمن الطاقة في عهد ما بعد الشيوعية يؤكد المختصون على الدور الجيوسياسي للغاز الروسي باعتبار أن الارتهاق له لا يقل تهديداً عن التمدد الجغرافي أو التهديد العسكري<sup>(17)</sup>. وفي إطار رغبة روسيا في تحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، وتبوؤها أحد أهم مراكز التأثير في العالم، أدركت أن ذلك لن يتأتى إلا عبر النهوض بقدرات روسيا من خلال إعادة البناء الداخلي، واستغلال عوامل القوة الروسية. بعد انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، ثم توقيع الدول المتقدمة على اتفاقية كيوتو في اليابان، بدأ حينها الحديث عن استعمال الطاقات البديلة عن النفط كطاقة قد تصبح غير مرغوب بها خصوصاً بعد طرح ما سُمّي بحصص الدول من أجل خفض انبعاث الغازات.

وفي عام 1994 قرّر الإتحاد الأوروبي الالتزام باتفاقية كيوتو والبدء بالانتقال إلى الطاقات البديلة، كما تقرّر حينها أن العام 1999 سيكون عام إصدار اليورو ليصبح منافساً للدولار. بذلك أصبح أكبر خطر يهدّد النفرد الأمريكي هو خطر اليورو على الدولار، و الخطر على النفط من الغاز الطبيعي والوقود الحيوي.

وبما أن معظم غاز العالم موجود في روسيا وإيران، و بما أن روسيا هي أكبر دولة قادرة على المنافسة ب"الوقود الحيوي"، إضافة إلى السودان المرشح هو الآخر لإنتاج هذا الوقود . كان على واشنطن التحرك بسرعة للسيطرة على منافس النفط، و وضع اليد على منابع وممرات الطاقة. أولاً لتحافظ على عملتها، وثانياً لمنع ظهور أي تكتلات اقتصادية في مجال الطاقة . ومنه أصبح لزاماً على واشنطن السيطرة على منابع الغاز ومعاييرها لتضمن بيع الطاقة بالدولار وليس باليورو أو بأي عملة أخرى. كما أصبح عليها تأمين غاز للسوق الأوروبي أمام تصاعد الطلب في أوروبا . وبالفعل بدأ التخطيط لرسم خريطة جديدة للطاقة باتجاه هذا المنحى، خاصة أن معاير وخطوط نقل الغاز الطبيعي والنفط لها أهمية ربما أكثر من المادة نفسها .

لقد بات واضحاً أنّ البحث عن مكنن القوة لم يعد في الترسانات العسكرية النووية ، إنما يوجد حيث توجد الطاقة، وهنا بدأ الصراع الروسي - الأمريكي يتجلّى في أبرز عناصره. حيث تلمّس الروس بعد سقوط

الاتحاد السوفياتي أنّ الصراع على التسلح قد أنهكهم وسط غياب عن عالم الطاقة الضرورية لأي دولة صناعية، فيما كان الأمريكيون يتحرّكون في مناطق النفط عبر عدّة عقود مكنتهم من النمو والسيطرة على القرار السياسي الدولي بلا منازع. لذا تحرّك الروس هذه المرة باتجاه مكامن الطاقة (النفط والغاز)، وعلى اعتبار أنّ القسمة الدولية لا تحتمل المنافسة في قطاعات النفط كثيراً، عملت موسكو على السعي إلى ما يشبه احتكار الغاز في مناطق إنتاجها و نقلها وتسويقها على نطاق واسع. فإما أن يأخذ الاتحاد الأوروبي بعوامل الاحتكار ويصبح تحت النفوذ الروسي، وإما أن يبحث على مصادر متنوّعة أخرى للغاز. لهذا بدأ صراع جديد حسب المخطّط الأمريكي وهو حرب على روسيا على أمل الوصول إلى ثروات بحر قزوين والسيطرة على وسط آسيا. و بالفعل بدأت حرب الطاقة هذه بإشعال الحركة الانفصالية في الشيشان ومحاولة إشعال داغستان وصولاً إلى الثورات البرتقالية أين اتضح الرد الروسي الحازم باعتبار موسكو نفسها في حالة دفاع.

## 1 - المخططات الأمريكية

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ جزء من مخططها التي أطلقت عليه خطوط أنابيب الفيل الأبيض للاستفادة من الثروات النفطية في بحر قزوين و حرمان روسيا وإيران من الحصول على جزء كبير من كعكة نفط بحر قزوين. كان أول المشاريع هو خط "باكو - تبليسي - جيهان" وهي المدن التي تمثل مسار الأنبوب الذي يبلغ طوله 1700 كلم، ويقوم بنقل مليون برميل يوميا من النفط من بحر قزوين ابتداء من أذربيجان ثم جورجيا إلى جنوب شرق تركيا على سواحل البحر المتوسط ثم إلى الأسواق الغربية متجنباً الأراضي الروسية والإيرانية والبحر الأسود<sup>(18)</sup> وذلك لأهداف سياسية. بدأ انجاز المشروع في عام 2002 كلف 3,2 مليارات دولار ويأتي ضمن برنامج كبير لخطوط أنابيب أخرى تنطلق من بحر قزوين. واجه المشروع عددا من العقبات والمعارضة من الدول المتشاطئة على بحر قزوين التي لازالت لم تنته خلافاتها حول توزيع ثروات هذا البحر، كما يواجه هذا الخط أيضا مشكلة أمنية تتمثل في احتمالات اندلاع صراعات محلية باستمرار.

جاء هذا المشروع نتيجة الرغبة السياسية التي تهدف إلى تجنب المرور عبر أي إقليم من أقاليم الاتحاد السوفياتي السابق الذي لا يحافظ على علاقات ودّية مع أذربيجان. كما يرغب في تجنب أيضا دول الشرق الأوسط بسبب عدم الاستقرار، وتجنب أرمينيا بسبب سوء العلاقات مع أذربيجان من جهة وارتباطها بتحالف عسكري "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" بقيادة روسيا من جهة أخرى. أما عن الرهانات السياسية، فحتى قبل الانتهاء منه، كان لهذا الخط تأثير على السياسة النفطية العالمية. فجنوب القوقاز، الذي يعتبر الحديقة الخلفية بالنسبة لروسيا وحقرا لها، اكتسب مزيدا من الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى الأخرى. وعليه أصبحت الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى أكثر انخراطا في شؤون هذه الدول الثلاث (أذربيجان - جورجيا - تركيا) التي من خلالها يتدفق النفط. وقد أدى هذا التدخل والتورط في قضايا المنطقة إلى انتقادات روسية. كما تمّ استغلاله أيضا من قِبل البلدان نفسها لموازنة الهيمنة الاقتصادية والعسكرية من روسيا وإيران على المنطقة. بقيت التساؤلات قائمة حول سلامة هذا الخط:

فمن جهة حالة الحرب لا تزال رسميا قائمة بين أرمينيا و أذربيجان حول المنطقة الانفصالية ناغورني كاراباخ في أذربيجان، وهي المنطقة التي يسكنها الأرمن. ثم جورجيا التي تواجه بدورها حركة انفصالية في إقليم أبخازيا المطالب بالاستقلال عن جورجيا. وأخيرا الحدود التركية التي تعرف حربا مع الانفصاليين الأكراد. و باندلاع الحرب في أوت 2008 في أوسيتيا الجنوبية بين روسيا وجورجيا أصبح من المؤكد أن سلامة هذا المرفق لم تعد مضمونة.

واسترشادا بنفس السياسة لعزل روسيا، سارعت واشنطن إلى تصميم مشروع «نابوكو» "Nabucco" الذي جاء بدعم من واشنطن وبروكسل، و يعتبر مشروعاً ذو أهمية استراتيجية في سياق شبكة النقل العابرة

لأوروبا<sup>(19)</sup>. أهدافه جد سياسية، يسعى للالتفاف على غازبروم الروسية، إذ يتعلق الأمر باستيراد الغاز إلى أوروبا من بحر قزوين (أذربيجان وتركمانستان)، وحتى كردستان العراق وإيران.

ويشار إلى أن هذا المشروع سيقفل من اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، وسيكون مسارا بديلا عن الغاز الروسي الذي يصل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية عبر أراضي أوكرانيا. بذلك سيتم تجنب الضغوطات الروسية. فقد سبق و أن تأثرت الإمدادات إلى أوروبا سلبا بشكل خطير إثر الخلاف الذي نشب بين روسيا وأوكرانيا. وبالفعل وقعت أربع دول أوروبية هي النمسا وبلغاريا والمجر ورومانيا مع تركيا في 13 جويلية 2009 إتفاقا لإقامة هذا الخط الذي من شأنه تقليص تبعية أوروبا لروسيا في مجال الطاقة<sup>(20)</sup>. المشروع المبدئي هو انجاز خط أنابيب يربط إيران ودول جنوب القوقاز إلى أوروبا الوسطى<sup>(21)</sup>. حيث سيسمح ابتداء من عام 2017 بتتويج مصادر إمدادات الطاقة إلى أوروبا. ويقضي مشروع «نابوكو» ببناء خط أنابيب غاز يبلغ طوله 1350 كلم لنقل ما يصل إلى 31 مليار متر مكعب سنويا بصورة تدريجية من آسيا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي مرورا بتركيا وجنوب شرق أوروبا. وقدّرت تكلفة المشروع الذي أطلق في 2002 بـ9.7 مليار يورو وكان من المتوقع أن يبدأ تشغيله في عام 2014. إلا أنه في عام 2011، تم تأجيل المشروع مرة أخرى لعامين.

لقد جاء مشروع نابوكو ليسابق المشروعين الروسيين "السييل الشمالي" و"السييل الجنوبي"؛ إلا أن الأوضاع التقنية والتكلفة الكبيرة والتعثرات السياسية قدأخرته إلى عام 2017. فحتى الجزء الغربي لنابوكو الذي تتولى تركيا جزءا منه لا يزال مكلفا للغاية مقارنة بالخط المنافس "TAP" الذي يمر عبر البحر الأدرياتيكي والذي يبلغ طوله 800 كلم (Trans Adriatic Pipeline) لذلك تمّ اختيار هذا الأخير من طرف شركة الغاز الأذربيجاني لنقل الغاز على حساب نابوكو الغربي<sup>(22)</sup>. بهذا يبدو أن مشروع نابوكو التابع للمفوضية الأوروبية أصبح افتراضيا على نحو متزايد، وأمام هذه التطورات سيعود وضع المشروع على الرفوف بعد أكثر من عشر سنوات على إطلاقه<sup>(23)</sup>. ما جعل السباق محسوماً لصالح روسيا في هذه المرحلة بالذات، وهو ما يستدعي البحث عن مناطق دعم بديلة لكلّ من المشروعين الغربيين وتتمثل في:

- 1- الغاز الإيراني كبديل لغاز "نابوكو" ليمرّ في خط مواز لغاز جورجيا إلى نقطة التجمّع في أرضروم (Erzurum) في تركيا.
- 2- غاز منطقة شرق المتوسط (إسرائيل ولبنان وسوريا).

لكن بفعل القرار الذي اتخذته إيران ووقعت اتفاقيات لنقل الغاز عبر العراق إلى سوريا في شهر جويلية 2011 تصبح سوريا هي منطقة التجميع والإنتاج بالتضافر مع الاحتياطي اللبناني، وهو فضاء استراتيجي - طاقي يُفتح لأول مرة جغرافياً من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان. وربما تتبدد هنا الكثير من الاستفهامات حول ما يحدث في المنطقة من حراك أدرج في خانة الثورات العربية. فلم يكن استهداف سوريا بعيداً عن الصراع على الغاز في العالم والشرق الأوسط، ولم يكن الموقف الروسي الداعم لسوريا خارج الحسابات الاستراتيجية وأمن الطاقة، كما لم تكن التحالفات الغربية إلا انعكاسا للحرب على موارد الطاقة بين القوى الكبرى.

## ب - الإستراتيجية الروسية

يدرك بوتين أكثر من أي شخص آخر أن النفط والغاز هما مصدرا الانتعاش للاقتصاد الروسي، حيث أن كلاهما يعتبر مصدرا للقوة العسكرية والاقتصادية، كما أنهما ورقة الضغط الروسية في أي مفاوضات لها. ومع زيادة الطلب على مصادر الطاقة، و تدخل السياسة مع الاقتصاد وفي التعامل في أسواق الطاقة، خاصة بعد دخول روسيا لهذه الأسواق كمصدّر أساسي ورئيسي للطاقة لأوروبا و جهات أخرى، بدأت تظهر الأزمات كتلك بين روسيا و أوكرانيا، خاصة حول مشروع خط نابوكو الذي سينقل غاز بحر قزوين إلى أوروبا بعيدا عن الأراضي الروسية. لذلك عملت روسيا على تطوير طرق بديلة للغاز لتجنب أوكرانيا، لأنه هو البلد الذي تسببت التخفيضات الغاز الروسي إلى أوروبا عدة مرات.

لقد أظهرت أزمة الغاز بكل جلاء مدى أهمية تنويع خطوط نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، خاصة وأنه من الواضح أن هناك جهات سوف تتضرر من زيادة نفوذ روسيا في أسواق الطاقة الأوروبية، تحديداً واشنطن التي تشعر بأن موسكو بدأت تسحب البساط من تحت أقدامها في أوروبا. في عام 1996 كان بوتين قد بدأ الإمساك بزمام الأمور جراء الوضع في الشيشان وتأسست حينها شركة "غاز بروم" التي تمتلك الدولة الروسية حصص الأغلبية فيها، بالتالي جزء كبير من أرباح هذه الشركة يغذي الميزانية الروسية<sup>(24)</sup>، ما يعني أن استراتيجية الشركة شديدة الارتباط بالمصالح الروسية. وكانت البداية عام 1995 حين رسم بوتين استراتيجية شركة غاز بروم لتتحرك في نطاق وجود الغاز من روسيا فأزربيجان فتركمانستان فأيران وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط. وكان من المؤكد أن مشروع "السييل الشمالي" و"السييل الجنوبي" سيكونان الطريق من أجل عودة روسيا إلى المسرح العالمي، ومن أجل إحكام السيطرة على الاقتصاد الأوروبي الذي سيعتمد لعقود على الغاز بديلاً عن النفط أو بالتوازي معه ولكن بأولوية أكبر لصالح الأول. لذلك أنشأ خطان:

- خط السيل الجنوبي (South Stream): تمكنت غازبروم من التوقيع النهائي مع الدول المعنية في سبتمبر 2011 لتكون بداية الإنجاز في ديسمبر 2012 على أن تكون سنة 2015 بداية التشغيل الفعلي<sup>(25)</sup>.
- خط السيل الشمالي (North Stream): الذي بدأ العمل به عام 2005 ويمكنه ضخ الغاز ابتداءً من 2016<sup>(26)</sup>.

لهذا كان على واشنطن أن تسارع إلى تصميم مشروعها الموازي "نابوكو" لينافس المشروع الروسي على قسمة دولية على أساسها سيتعقّب القرن المقبل سياسياً واستراتيجياً وعليه فإنّ الغاز سيشكل فعلياً مادة الطاقة الرئيسة في القرن الحادي والعشرين سواء من حيث البديل لتراجع احتياطي النفط عالمياً أو من حيث الطاقة النظيفة. ولهذا فإنّ السيطرة على مناطق الاحتياطي للغاز في العالم تعتبر بالنسبة للقوى الكبرى أساس الصراع الدولي في تجلياته الإقليمية.

واضح أنّ روسيا قد قرأت الخارطة وتعلّمت الدرس جيداً. فسقوط الاتحاد السوفياتي كان بسبب غياب موارد الطاقة العالمية عن سيطرته. ولذلك تعلمت أنّ لغة الطاقة القادمة إلى القرن الحادي والعشرين على الأقل هي لغة الغاز، كما أدركت روسيا خطورة المشاريع الأمريكية عليها، ولهذا خطّطت لمد خطوط غاز عبر البحر بحيث لا يمكن التأثير عليها كما حدث في العام 2008 حين تحوّلت أوكرانيا إلى عائق أمام صادرات الغاز الروسي، وكذلك حين بدأ الإعداد لثورة ملوثة في بيلاروسيا.

لذا فإنّ السباق استراتيجي بين مشروعين للسيطرة على أوروبا من ناحية وعلى مصادر الغاز من ناحية أخرى:

- **المشروع الأمريكي نابوكو:** ومركزه آسيا الوسطى والبحر الأسود، فيما تعتبر تركيا الموقع المخزّن ومساره منها إلى بلغاريا ورومانيا ثم المجر فالتشيك وكرواتيا وسلوفينيا وإيطاليا.
- **المشروع الروسي في شقيه الشمالي والجنوبي** والذي يقطع الطريق عبر التالي:

أ- السيل الشمالي: وينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة وعبر بحر البلطيق من دون المرور ببيلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأمريكي عليها.

ب- السيل الجنوبي: ويمرّ من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا ويتفرّع إلى اليونان فجنوب إيطاليا وإلى المجر فالنمسا.

ويستهدف «السييل الجنوبي» ليس فقط تلبية الطلب المتزايد على الغاز في أوروبا وإنما سيعزز أيضاً أمن الطاقة في أوروبا عن طريق تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي. كما سيتيح لبلدان جنوب ووسط أوروبا تلبية احتياجاتها المتنامية إلى الغاز بصورة مضمونة، إلى جانب الحصول على امتيازات اقتصادية بما في ذلك توفير فرص العمل الضرورية، والحصول على إيرادات من ضريبة ترانزيت الغاز.

أما «السييل الشمالي» ، فهو بمثابة خط احتياطي لصادرات الغاز الروسي عبر بيلاروسيا والذي لا يمرّ بأراضيها بل بمياهها، كما يحافظ على بيلاروسيا ضمن الفلك الروسي. و بالنسبة للسييل الشمالي فقد وقعت عليه النول المعنية وخصوصا ألمانيا وتمّ تنفيذه و هو قيد العمل الآن، أما السييل الجنوبي وهو المنافس لخط نابوكو هو الذي سيعيد النفوذ الروسي إلى أوكرانيا.

بهذا سنتيح خطوط الغاز الروسية "السييل الجنوبي والسييل الشمالي" لروسيا الاستغناء عن نقل الغاز عبر البر وخصوصاً عبر أوكرانيا، وبالتالي ستترك أثراً اقتصادياً ضخماً، لاسيما وأن حجم الغاز المار عبر أوكرانيا يصل إلى 54 مليار متر مكعب، وبالتالي ستفقد هذه الأخيرة دخلاً ضخماً من موازنتها، وحتى تنعم بغاز رخيص دون رسم عبور في حال توقف العبور من أراضيها، عليها أن تعود إلى الحظيرة الروسية، إلى جانب ذلك سيزيل النفوذ الأمريكي من المحيط الجيوسياسي لروسيا.

و ما الأزمة الأوكرانية اليوم والتطورات الميدانية للانفصاليين إلا إحدى تجليات هذا الصراع ، وانعكاسا لموازن القوى الجيوستراتيجية إذ لم تقتصر على كونها نزاع محلي، بل تطوّرت لتتحول إلى أزمة بين روسيا من جهة و بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية ، أزمة تريد روسيا من خلال دورها وموقفها الصارم أن تظهر للغرب و للعالم أنها عادت بقوة لتكون قوة فاعلة في رسم الاستراتيجيات العالمية خاصة في عمقها الاستراتيجي .

تصل نسبة الاستهلاك الأوروبي من الغاز الروسي إلى 15% يمر معظمه عبر أوكرانيا<sup>(27)</sup> التي تعد واحدة من اثنين من الممرات التاريخية للغاز مع بيلاروسيا. يصدر الغاز الروسي من طرف الشركة العملاقة النصف قومية Gazprom. لأوكرانيا، موقع استراتيجي، ووزن جيوسياسي رئيسي بالنسبة لأوروبا، باعتبارها بلد عبور ممتازة للغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي عبر شبكة معقدة من خطوط الأنابيب. ازدادت هذه الأهمية خلال "حروب الغاز" بين روسيا وأوكرانيا منذ عام 2000 وكانت أكثرها تأثيراً على أوروبا أزمة 2008، حيث أن قطع إمدادات الغاز الروسي إلى بلدان أوروبا الوسطى والغربية نبهت روسيا إلى البحث عن بدائل لنقل الغاز عن طريق البر. كما أن سياسات الجانب الأوروبي بتنوع مصادر الطاقة، وخاصة تجاه النووية، كان دافعا للجانب الروسي في التفكير في الاستغناء عن أوكرانيا وإنشاء اثنين من الطرق البديلة، واحدة في بحر البلطيق North Stream والأخرى في البحر الأسود South Stream ، وذلك للحد من الاعتماد على جغرافية الطريق الأوكرانية<sup>(28)</sup>. وتؤكد روسيا من خلال الأزمة الأوكرانية أنها لا تحتاج لأوكرانيا اليوم لنقل الغاز إلى أوروبا ، فإلى وقت قريب، 80% من الغاز الروسي إلى أوروبا كان يمر عبر أوكرانيا. وقد انخفضت هذه الحصة منذ إنشاء خط أنابيب North Stream، الذي يمتد من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق. وسيميل إلى الانخفاض أكثر حتى مع خط أنابيب South Stream ، الذي سيربط أوروبا عبر بلغاريا والمجر وسيتم ذلك في السنوات القليلة المقبلة.<sup>(29)</sup>

لاشك في أن الأزمة الأوكرانية بكل تداعياتها القومية والجيواستراتيجية هي إحدى فضاءات التنافس الروسي الغربي، يسعى بوتين من خلالها لفرض أمر واقع بخصوص امتلاك روسيا أوراق اللعب في منطقة تعدّ ضمن فضاءها الجغرافي وتمثل خطراً على أمنها القومي في حال تمكن الغرب من اجتذابها عبر الإغراءات العديدة. لذلك أظهرت القيادة الروسية هذه المرة قدرتها على استخدام ورقة الغاز لفرض الأمر الواقع على الأوروبيين كمستوردين للغاز الروسي، ولأمريكا التي تلعب لعبة الشطرنج في المحيط الاستراتيجي لروسيا .

ولكن رغم ما يبدو من تركيز إعلامي وطرح سياسي على أن الغاز هو محور النزاع إلا أن هناك أبعاد أخرى تتعلق بمشكلة جيواستراتيجية ذات جذور تاريخية، ليس الغاز معناها مباشرة في ذلك. فمشكلة الهوية كبيرة جدا في روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 ، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى قيام جدال

واسع في روسيا حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي الروسي في المرحلة التاريخية الراهنة، وإلى نقاشات مكثفة على المستويين الرسمي والعام حول قضايا محورية في جوهرها موضوع الهوية التي لا تقتصر على الجوانب العرقية و الثقافية بقدر ما تحمله من دلالات جيوبوليتيكية وإستراتيجية. فهل تعتبر روسيا دولة قومية تستند إلى عرقية روسية محضة، أم أن تحمل في تعريفها دلالات أكبر، ثم ما هي الحدود الحقيقية لروسيا، تاريخيا، وجغرافيا، إستراتيجيا وعرقيا؟

من هنا يصبح التحدي بالنسبة لإدارة بوتين ليس رهان الغاز فقط كأداة للضغط، بل التحدي مرتبط بإشكاليات سياسية يرتهن إليها مستقبل روسيا . لذلك عليها إعادة تمدها في إطارها الجيوبوليتيكي، وإعادة تعريف مصالحها القومية في هذا الفضاء الإستراتيجي ممثلا في العمق الذي تمثله منطقة القوقاز عموما وبحر قزوين على وجه الخصوص الذي بدوره يشكل إطارا للصراع بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على العالم.

### الهوامش:

- <sup>1</sup>- V. Nikonov: la Russie et l'occident: des illusions au désenchantement, **Critique internationale**, n° 12, juillet 2001, pp 188.
- <sup>2</sup> - Azar Gat : The return of authoritarian Great Powers, **Foreign affairs**, vol 86 N° 4 July – august : 2007.
- <sup>3</sup> - زيبغنيو بريزنسكي: الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص7.
- <sup>4</sup> - زيبغنيو بريزنسكي : رقعة الشطرنج العظمى : التفوق الأمريكي وضروراته الجيوإستراتيجية الملحة، ترجمة سليم أبراهام، مراجعة جورج عيسى، دار علاء البين للنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا، 2007، ص7.
- <sup>5</sup> - محمد السيد سليم: التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسية الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 41.
- <sup>6</sup> - نورهان الشيخ: العلاقات الروسية – الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 47.
- <sup>7</sup> - J Vercueil : la Russie et l OMC , **le courrier des pays de l Est** , n 1031 , janvier 2003,p 58-65 .
- <sup>8</sup> - محمد السيد سليم: النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسة ، القاهرة، 1994، ص 41.
- <sup>9</sup> -B. LO : Vladimir Putin and the evolution of Russian , **Foreign Policy** , chapitre 1, 2003.
- <sup>10</sup> -Thomas Gomart : op .cit .p 791 .
- <sup>11</sup>-Thomas Gomart: Vladimir Poutine ou les Avatars de la politique Etrangère Russe ,**Politique Etrangère**, 3-4 / 2003, P789.
- <sup>12</sup> -G . Gloaguen : le complexe militaro- industriel , **le courrier des pays de l' est**, n° 1032, fevrier 2003, p4-17 .
- <sup>13</sup> -T.Gordodze : le tournant géostratégique de Poutine et l'armée russe , **critique internationale** n°17, octobre 2002 , p29.
- <sup>14</sup>-Gilbert Rozman: La crise en Ukraine réduit les options de la Russie face à la Chine. <http://paris-international.blogs.la-croix.com>
- <sup>15</sup> -O . Antonenko : Putin Gamble , **Survival** ,n° 4 hiver 2001-2002 ; p 49 .
- <sup>16</sup> - استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية ، **التقرير الإستراتيجي العربي** (2008-2009) مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية 2010، ص 53.
- <sup>17</sup> - عاطف عبد الحميد: روسيا وآسيا الوسطى ، حماية المصالح واحتواء المخاطر، **السياسة الدولية**، العدد 170 أكتوبر 2007 ، ص 84.
- <sup>18</sup> - <http://www.universalis.fr/encyclopedie/oleoduc-bakou-tbilissi-ceyhan/>
- <sup>19</sup> -GDF Suez entre dans le projet Nabucco », **Lemonde**, 28 mai 2013
- <sup>20</sup> - Étape décisive pour le gazoduc européen Nabucco [archive], **Le Figaro**, 13 juillet 2009.
- <sup>21</sup> - « He who pays for the pipelines calls the tune », **The Economist**, 17 juillet 2009
- <sup>22</sup> -<http://www.latribune.fr/opinions/tribunes/gazoduc-transadriatique-l-europe-doit-cesser-la-division-energetique-.html>
- <sup>23</sup> - <http://www.rfi.fr/emission/20130627-gazoduc-nabucco-verra-pas-jour/>
- <sup>24</sup> - <http://www.lexpress: Ukraine - Russie: quatre questions pour comprendre la crise du gaz .>

- <sup>25</sup> - [http://www.lemonde.fr/economie/article/2012/12/07/la-chantier-du-gazoduc-south-stream-qui-doit-relier-la-russie-a-l-ue-est-lance\\_1801750\\_3234.html](http://www.lemonde.fr/economie/article/2012/12/07/la-chantier-du-gazoduc-south-stream-qui-doit-relier-la-russie-a-l-ue-est-lance_1801750_3234.html)
- <sup>26</sup> - <http://fr.ria.ru/business/20121126/196729083.html>
- <sup>27</sup> - <http://www.lexpress.fr>: Ukraine - Russie: quatre questions pour comprendre la crise du gaz
- <sup>28</sup> Nicolas Mazzucchi - : la crise ukrainienne expliquée par les enjeux énergétiques Read more at : <http://www.atlantico.fr/decryptage/petropolitik>
- <sup>29</sup> - <http://tempsreel.nouvelobs.com/economie/2014>: Crise en Ukraine : "La Russie a besoin de vendre son gaz aux Européens"